

سما في الصافي وما يجوز غيرها من الاقوال وتعد الملائمة والاستقامة في
هذا المقام لغير بيان المستعمل لا يحصل المعنى فلا يرد عليه بان يقال ان الملائمة
والاستقامة معا زمان بالياء فاذا تعقل بهما يقع التكرار وما ورد على ذلك
من الاستدلال عليها مرفوع ومجاوب لمتنها الفاضل فخره في حاشيته على البصائر
تركب لتفصيل الاستدلال وبيان اجسامها الملائمة واللازمة وهو ان يكون لبيان
استعمال الفعل لغيره كقولهم لا يركب في جميع ما رايته من نسخ المتن
جوف الله في الخط للمكان فيه ما فيه فاعرف والفظ الذي اخبرنا به باسم
هنا اختلف باختلاف قات كثيرة لكن الاخرى ان لفظ جوفى وعلم كل وهو
مختار لجمهور ويرى عن الامام الاطفيج وهو جوف المعارف غير سبويه
وقال في المتما اني قد عرفت ان ذلك لانه اسم المفعول كقولهم في قوله
فما ذهب اليه بعض لانه لو كان كذلك لاستعاد التوحيد من قولنا
لا اله الا الله اذ الخ من حيث انه كقولهم في قوله مع الهمم جوفى على ان
كلمة التوحيد ولانه يترجم استثناء النبي من لفظ في القول على تقدير كون
المراد باللام هو المعبود بالحق اذ المعبود سائر الالهة كثيرة واما ان كان المراد
باللام المعبود بالحق والحق والحق على لفظ المعبود منه فلا يرد عليه شي من الصواب
فهو على ما قلنا بان يقال في لفظه فاعرفه على الاحتمال في قوله تعالى
فلم يمتدحوا الله على ما جرت به سنة من الاخرة على زيد الذي لا شك في وقره
كلمة يرفيع بان يقال المراد من الاحتمال هنا ما هو محسب بوصف معنى الاله
في وجهه مثل الجوف والاسم في العبادة او ما هو محسب للذات
التي لا تتركب فيها اجزاء على معنى اسمها يظهر فاعرفه الجمل ولا يكون على
قوله اخبرنا عن الامام الاطفيج في قوله من قبل اصنافه العام الى الخاص
لا يمتدحوا الله اخبرنا الجمهور ما يترجم على ما قاله الفاضل عفا عن ذلك
الاستنباط حسب ما يحسن ان يمدح النبي صلى الله عليه وآله من غير ما قال

او يمدح على
فقد ورد في المذاهب
مطلق المعجزة
صحة
عليها ذهب اليه
المشهور في
المتن
والله اعلم
بالحق

عن الكفيل ان ائمة العوت جعلوا بالعبودية والاطمئنان بها دعاءهم اليها تنبيها
يقول ان الاستدلال بالشمسية ليس استدلالا باسم الله تعالى لانه لا يتقدم
بما كان بالياء والياء ليس اسما الله تعالى لانه لا يقول الله وسلمه
الى ذكره تعالى على وجه ذي اليمين صيغة للتعليق في قوله من ثم ذكره على
والمطلوب فيكون الاستدلال باسم الله تعالى صوابا على تقدير ان لا يتقدم
وغيره صوابا على تقدير ان فيها واراد قوله بوجهه استدلالا بالحدوث المستعمل
في الاستدلال وسؤال السائلين مرفوع من وجوه صحتها حمل الاستدلال في حديث
المراد على العرف في الاصل في واما حمل الاستدلال في قوله بالاستدلال على احداهما فلا يرفع
السؤال لانه الكلام في الاصل في الحقيقة وان كان يدعي التعارض في حقيقة
الحدوثين وسؤال التور والتسليم مرفوع ايضا من وجوه صحتها ما يقال
ان العقل قد خصصهما عن كل امر ذي بال خاص الله تعالى على كل شيء في
قوله تعالى فان كل شيء في الظاهر من قبل عطف المفعول على المفعول ويجوز ان
يكون من قبل عطف الجمل على الجمل على حدة مستقلة عن الياء مما كانا
في قوله تعالى فان كل شيء في الظاهر من قبل اصنافه المصدر الى الفاعل والمفعول
منه وكون التبريل لغة منزهة الغالب كقوله بعبارة على التقدير الذي هو منقولة
لا ملة ان قلت له اعادة الجوف في العطف مع انه لا حاجة اليه لانه مطلق
على الجوف ولم ياتي بالياء في جملة المجرى مع مخالفة ما هو استدل به بان
جوف العطف الى وجود ملامته منصوب للعطف او الى رعاية المفعول
لستقر ان اولى المخرج عن العبارة بما هي غير كانه وبما كان جوف الجوف
الي استعمال الحمد والابتنام بها في بعض ما ذكره من الوجوه
وصحة وسلام الامتدادات العقلية من جهة الاعراب فهما مع
قطع النظر عن الثاني سوية على بعض صحتها كون ما بعده من الطرف
متعلقا بهما على سبيل التشريع او باحد من الفعلين على بعض صحتها كون

الى المفعول والفاعل متحرك
ويجوز ان يكون من قبيل
المصدر وهو صريح
المشهور في
العطف بين الملتصقين
من قلت

على الخط